٢– أسس هشة: الندوب الاقتصادية الدائمة التي خلفتها الصراعات[١]

الصراع في غزة وإسرائيل يعيد للأذهان من جديد التحديات المتكررة الناجمة عن الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتتسبب الصراعات في معاناة إنسانية هائلة عبر منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فالآلاف قد فقدوا حياتهم خلال العقد الماضي والمزيد يواجهون الهشاشة وانعدام الأمن الغذائي. ويحلل هذا الفصل التأثيرات الاقتصادية للصراعات وأبرز قنواتها، ويعقد مقارنة بين اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والاقتصادات في مناطق أخرى خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٢٢. وتشير النتائج الرئيسية إلى تأثيرات سلبية ملحوظة على الأداء الاقتصادي في الأجلين القريب والطويل، فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الاستهلاك والاستثمار والصادرات وإيرادات المالية العامة. وربما تترسخ جذور هذه التأثيرات من خلال تدمير المؤسسات والمساهمة في هشاشة الاقتصادات المتأثرة بالصراعات. ومقارنة ببقية العالم، غالبا ما يكون الأثر الاقتصادي السلبي للصراعات أكثر حدة وأطول أمدا في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وتحديدا، فعقب اندلاع صراع حاد في أحد بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، لا يزال نصيب الفرد من الناتج أقل بنحو ١٠٪ في المتوسط بعد مرور عشر سنوات. أما المناطق الأخرى، فتشهد انخفاضا أقل من ٣٪ في المتوسط وتنجح في تعويضه في غضون خمس سنوات. ويعكس ذلك على الأرجح مزيجا من العوامل، كارتفاع متوسط كثافة الصراعات في المنطقة، وتصاعد التأثير الهامشي السلبي للصراعات مع اشتداد وطأتها، وتفشي أوضاع مسبقة ساهمت في تفاقم المشهد، مثل انخفاض متوسط جودة المؤسسات. وعادة ما تؤدي الصراعات أيضا إلى آثار سلبية أكبر على البلدان المتاخمة، حيث يتراجع نصيب الفرد من الناتج بنحو ١,٥٪ مباشرة ثم بنحو ٦٪ بعد عشر سنوات تقريبا (وإن كانت هذه التقديرات تشوبها درجة أكبر من عدم اليقين).[٢] علاوة على ذلك، فعندما تكون الصراعات في البلدان المتاخمة غير قائمة على دول، ينشأ عنها أثر سلبي أكبر على نصيب الفرد من الناتج، حيث يصل إلى ١٠٪ بعد سبع سنوات من اندلاع الصراع.

٢–١ صراعات حادة ومتكررة تخلف خسائر بشرية فادحة

منذ أوائل التسعينات، تواترت على اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المزيد من الصراعات العنيفة (يشار إليها فيما بعد بالصراعات) مقارنة بغيرها في مناطق أخرى، باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء. وشهد العقد الماضي طفرة حادة في الصراعات – أي فترات من العنف المنظم والفتاك بين أطراف تابعة أو غير تابعة لدول أو ضد مدنيين، مما يشير إلى شيوع الصراعات إلى حد كبير نسبياً عبر المنطقة (الشكل البياني ٢–١، اللوحة ١).[٣] وداخل منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، انتشرت الصراعات تحديدا في المنطقة الجغرافية التي تشمل الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP). وقد تضاعف عدد الصراعات تقريبا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولم تتجاوز هذا المعدل سوى منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. وعلاوة على ذلك، عادة ما تمتد الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان لفترات أطول مقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل البياني ٢–١، اللوحة ٢).

وعلى مدار العقد الماضي، طرأت تغيرات على طبيعة الصراعات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. فقد أصبحت الحروب الأهلية والصراعات بين الدول (الصراعات القائمة على دول) أكثر تواترا.[٤] وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، كانت الصراعات واسعة النطاق غير القائمة على دول (اشتباكات بين مجموعتين مسلحتين غير حكوميتين) هي المحرك الرئيسي للصراعات خلال العقد

[١] أعد هذا الفصل كل من ديالا المصري، وفيجدان بورانوفا، وستيفن دانغ، وكولومبي لادريه، وتروي ماثيسون (رئيساً مشاركاً)، وبوريسلافا ميرشيفا (رئيساً مشاركاً)، وتوماس بيونتيك، وبوجينا رادزيفيتش باك.

[٢] يُستخدم مصطلحا الأثر والتأثير في هذا الفصل لتسهيل القراءة. والعلاقة بين التأثيرات المقدرة في هذا الفصل ارتباطية وليست سببية بالضرورة.

[٣] يُعرَّف هذا الفصل الصراع وفقا لقاعدة بيانات الأحداث ذات المرجعية الجغرافية التابعة لبرنامج أوبسالا لبيانات الصراعات، والتي تغطي الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٢٢، وهي المصدر الرئيسي للبيانات. وعلى هذا الأساس، تُعرف الصراعات بأنها أحداث عنف منظمة وفتاكة بين أطراف محددة إما تابعة لدول أو غير تابعة لدول أو ضد مدنيين. ولا تشمل هذه البيانات جرائم العنف (مثل جرائم القتل وأعمال العنف التي ترتكبها العصابات) بسبب صعوبة عزو هذه الجرائم لمجموعات محددة ومنظمة ومعروفة الهوية. راجع تقرير Uppsala Conflict Data Program (2022). ويُحسب إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن الصراعات على أساس سنوي لكل مليون مقيم لاشتقاق مقياس سنوي لحدة الصراعات. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٢–١ المتاح على شبكة الإنترنت. ونظرا لأن الصراع في غزة وإسرائيل اندلع في أكتوبر ٢٠٢٣، لم يتم إدراجه ضمن هذا التحليل.

[٤] البيانات الصادرة عن برنامج أوبسالا لبيانات الصراعات تميز بين الصراعات على أساس الأطراف المشاركة فيها. وينظر الفصل في نوعين من الصراعات: صراعات قائمة على دول (تنطوي على أعمال عنف فتاكة بين مجموعتين منظمتين إحداهما على الأقل الحكومة) وصراعات غير قائمة على دول (بين مجموعتين منظمتين لا تتبع أي منهما الحكومة).

الشكل البياني ٢–١: الصراعات، ١٩٨٩–٢٠٢٢

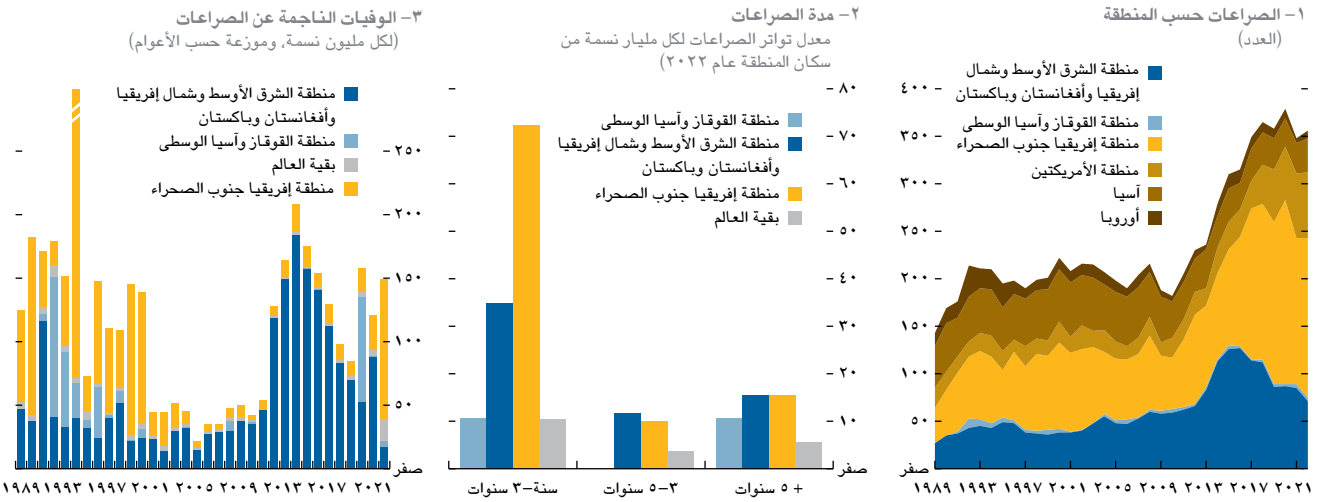

المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يُعرَف الصراع بأنه حادث ينطوي على عنف منظم وفتاك بين أطراف تابعة لدول أو غير تابعة لدول أو ضد مدنيين، ويسفر عما لا يقل عن ٢٥ حالة وفاة نتيجة معارك خلال سنة واحدة. وتغطي اللوحة الثانية ٢٧٣ صراعا بلغت مدتها سنة واحدة أو أكثر بين عامي ١٩٨٩ و٢٠٢٢، وفي أكثر من ٦٧ بلدا. ويعرض المحور الصادي عدد الصراعات لكل مليار نسمة من سكان المنطقة عام ٢٠٢٢ (معدل تواتر الصراعات) في العينة. وتغطي العينة الكلية ١٤٢١ صراعا في ١٢٥ بلدا. وبالنسبة للوحة الثالثة، أدى الصراع الذي وقع في رواندا عام ١٩٩٤ إلى الارتفاع الهائل في بيانات إفريقيا جنوب الصحراء إلى أكثر من ١٠٠٠، كما أدى الصراع في إثيوبيا إلى الارتفاع الهائل في بيانات عام ٢٠٢٢.

الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث شكلت ما يقرب من ثلثي الصراعات بحلول ٢٠١٤–٢٠١٥. ومع ذلك، ارتفعت نسبة الصراعات القائمة على دول منذ ذلك الحين لتشكل حوالي نصف مجموع الصراعات، مخلفة زيادة هائلة في أعداد الوفيات. كذلك، نشأت مجموعات دون حكومية عبر العديد من المناطق، وشكلت حكومات وكيانات اقتصادية موازية. وفي المقابل، كانت معظم الصراعات في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى قائمة على دول خلال فترة العينة (١٩٨٩–٢٠٢٢). وبوجه عام، تباينت التجارب بين مختلف البلدان بشكل ملحوظ. فبعض الدول المتأثرة بالصراعات (أفغانستان والعراق والصومال والسودان وسوريا) عانت بشكل أو بآخر من الصراعات خلال معظم فترة العينة. أما اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الأخرى، فكانت تجربتها أكثر تباينا من حيث تواتر الصراعات ومدتها، ومعظمها أمكن تسويتها خلال ثلاث سنوات.

وقد نشأت عن هذه الصراعات تكلفة بشرية فادحة. فعلى سبيل المثال، بلغت حدة الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان مستويات إقليمية غير مسبوقة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث بلغ معدل الوفاة ١٠٠ حالة تقريبا بين كل مليون شخص في الأعوام التالية لعام ٢٠١٠ وبلغ ذروته في عام ٢٠١٤ عقب اندلاع الانتفاضات العربية (الشكل البياني ٢–١، اللوحة ٣). ومع نهاية عام ٢٠٢٢، أدى الصراع في عدد قليل من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا الوسطى إلى تهجير أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم النازحين قسرا (حوالي ٤٧ مليون شخص)، مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من العقول. ولا تقتصر تداعيات النزوح على تدهور الأوضاع المعيشية للنازحين. فقد نتجت عن التحركات الكبيرة غير المتوقعة للأشخاص ضغوط اقتصادية واجتماعية في البلدان المجاورة والمضيفة، مما أثر على توفير الخدمات العامة وفرص العمل ومستويات الأجور (دراسة Rother and others 2016). فعلى سبيل المثال، تم اعتبار ٧٠٪ من اللاجئين ضمن الفقراء، وارتفع هذا الرقم إلى ٩٠٪ وفق تعاريف الفقر في فرادى البلدان، مما فرض ضغوطا على الموارد العامة.[٥] ونظرا لأن الحواجز القانونية والإدارية تحد من دخول اللاجئين في أسواق العمل الرسمية، فإنها غالبا ما تدفع الكثيرين إلى العمل في الوظائف منخفضة الأجر التي لا تتطلب مهارات والقطاع غير الرسمي.

وإلى جانب الخسائر البشرية الفادحة، خلفت الصراعات عبر المنطقة آثارا مجتمعية طويلة المدى. فقد أدت الصراعات الحادة والممتدة إلى تعطيل تراكم رأس المال البشري وتقويض التماسك الاجتماعي في بلدان عديدة. وشهدت العديد من الاقتصادات المتأثرة بالصراعات تراجع معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وانخفاض متوسط العمر المتوقع، وارتفاع معدلات نقص التغذية (الإطار ١–٢). وتتفاقم هذه النتائج السلبية بسبب انقطاع الخدمات الأساسية وإمدادات الغذاء، فضلا عن المعاناة الاقتصادية - وتؤثر هذه العوامل بالأخص

[٥] تستند هذه الإحصاءات إلى عينة مستمدة من دراسة حول اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن ولبنان الذين تم تسجيلهم في عام ٢٠١٤ (دراسة Verme and others 2016).

على الشرائح السكانية الضعيفة. وتتباين هذه التأثيرات إلى حد كبير على مستوى المنطقة، حيث تشهد بعض البلدان انخفاضا كبيرا في مؤشرات التعليم والصحة، ولا سيما خلال الصراعات الحادة والممتدة التي تتسبب في نزوح أعداد كبيرة من السكان (مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض حاد في معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي قد يصل إلى ٣٠ نقطة مئوية،[٦] وتراجع حاد أيضا في متوسط العمر المتوقع بمقدار ١٠ نقاط مئوية في السنة الثانية من الصراعات الحادة). وتؤكد هذه الشواهد العواقب المعقدة والدائمة للصراعات على تنمية رأس المال البشري والتماسك الاجتماعي.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تتسبب الصراعات في أضرار جسيمة في البنية التحتية، مما يجعل إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراعات احتياجا ملحا ولكنه عالي التكلفة. فعادة ما تؤدي الصراعات إلى إتلاف أو تدمير الأصول المادية والبنية التحتية، بما في ذلك المباني السكنية والتجارية والطرق والجسور والمدارس والمستشفيات. وغالبا ما تقع أضرار شديدة أيضا على البنية التحتية للخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي. فعلى سبيل المثال، تشير دراسة Rother and others (2016) إلى أن التكلفة التقديرية لخسائر رأس المال المادي في سوريا من جراء الحرب الأهلية تجاوزت ١٣٠ مليار دولار (أو حوالي ٢٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي قبل الحرب). وبالمثل، تستشهد نفس الدراسة بتقارير إعلامية تفيد بأن خسائر البنية التحتية في اليمن بسبب الحرب في أوائل عام ٢٠١٥ تجاوزت ٢٠ مليار دولار (أو ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي قبل الحرب).

٢–٢ انخفاض مزمن في النمو عقب الصراعات

شهدت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى انخفاضا ملحوظا في متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقارنة بالتنبؤات التي سبقت الصراعات الحادة والممتدة. ورغم أن تنبؤات النمو تنطوي على درجة من عدم اليقين بطبيعتها، يشير ما تم رصده من بيانات إلى خسائر اقتصادية كبيرة. فمقارنة بالتنبؤات الأولية في مرحلة ما قبل الصراع، انخفض نصيب الفرد الفعلي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٥٪ تقريبًا (في المتوسط) في السنة الأولى من الصراعات الحادة والممتدة (الشكل ٢–٢). ونظرا لأن معدلات النمو غالبا ما تظل ثابتة أو سالبة لفترة طويلة بعد بداية الصراعات الحادة والممتدة، اتسع الفرق الوسيط في نصيب الفرد الفعلي من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مقابل تنبؤات ما قبل الصراع إلى ما يقرب من ١٥٪ بعد خمس سنوات.

وتشير الشواهد التجريبية إلى أن العواقب الاقتصادية للصراعات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى غالبا ما تكون أكثر حدة وأطول أجلا مقارنة بالمناطق الأخرى. واتساقا مع تحليل أخطاء التنبؤ، تشير الاستجابات الديناميكية - التي تم تقديرها باستخدام أساليب التوقعات المحلية – إلى استمرار بعض التأثيرات السلبية للصراعات على الناتج وتراكمها بمرور الوقت. وتحديدا، يرتبط اندلاع صراع حاد بانكماش قدره ٢٪ تقريبًا في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال السنة الأولى، لتتجاوز ذروة الانخفاض –١٣٪ بعد مرور تسع سنوات من الصدمة

الشكل البياني ٢–٢: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: تأثير الصراعات الحادة والممتدة على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(الفرق ٪ بين التوقعات الفعلية وتوقعات ما قبل الصراع)

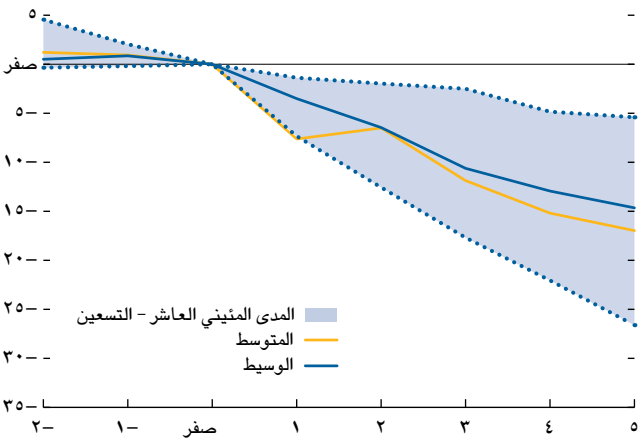

المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يُعرف الصراع الحاد والممتد بأنه فترة صراع تسبقها سنتان أو ثلاث سنوات من السلام النسبي (صفر أو أقل من ٢٥ حالة وفاة إجمالاً)، وفترات تشهد أكثر من ٢٥ حالة وفاة سنويًا (صراع حاد) في كل بلد بعد بداية الصراع، وثلاث سنوات متتالية أو أكثر (صراع ممتد) من الصراع المستمر. وبالنسبة للتوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لفترة ما قبل الصراع، تم استخدام عدد الخريف الذي يسبق العام الذي شهد اندلاع فترات الصراع.

[٦] على سبيل المثال، أثناء غزو الكويت ما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ والحرب الأهلية السورية ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣.

الشكل البياني ٢–٣: أثر الصراعات على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
(٪)

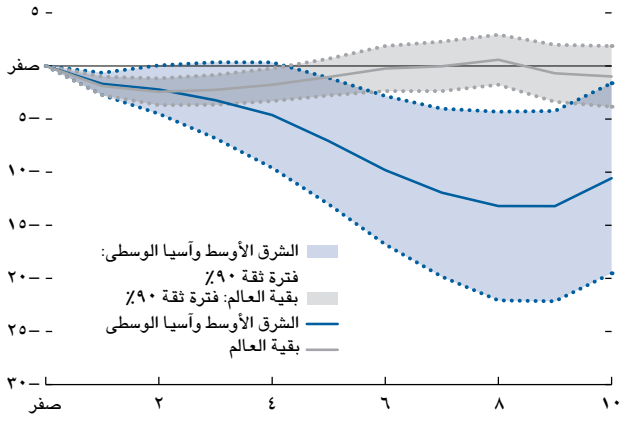

المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تحدث الصدمة في العام الأول وتعادل زيادة حدة الصراع إلى المئين الخامس والسبعين من التوزيع العالمي.

الشكل البياني ٢–٤: الاضطرابات الاقتصادية: متغيرات إضافية
(الاختلاف ٪ بين السنة السابعة والسنة السابقة لاندلاع الصراع)

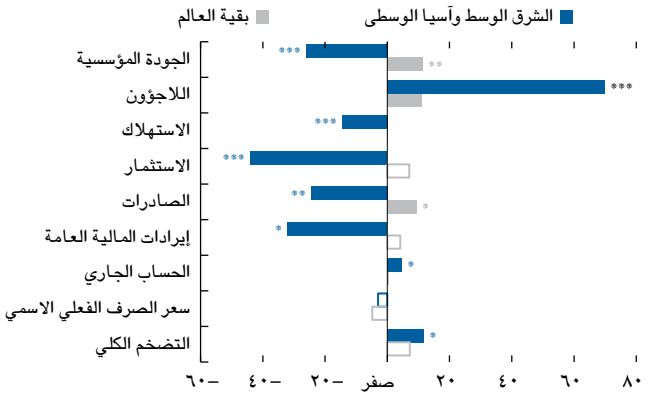

المصادر: المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وتقرير الاتجاهات العالمية ٢٠٢٢ الصادر عن وكالة الأمم المتحدة للاجئين، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح الشكل البياني الأثر بعد سبع سنوات من الصدمة التي تعادل ارتفاع حدة الصراع إلى المئين الخامس والسبعين من التوزيع العالمي. وتشير الرموز *** و** و* إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ و٥٪ و١٠٪ على الترتيب. وتشير الأعمدة الفارغة إلى عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪. ويعرض المرفق ٢–٢ على شبكة الإنترنت نتائج التوقعات المحلية. وتعبر النتائج عن الاختلافات بالنسب المئوية، باستثناء رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، حيث تعبر النتائج عن الاختلافات بالنقاط المئوية.

(الشكل البياني ٢–٣).[٧] واتساقا مع النتائج السابقة، لم يُلاحظ أي اختلاف في خسائر نصيب الفرد من الناتج بين الصراعات القائمة وغير القائمة على دول.[٨] كذلك فإن الأثر الاقتصادي للصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان مشابه من الناحية الإحصائية لما شهدته بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى - وإن كان أقل استمرارية بدرجة طفيفة في المجموعة الأخيرة (راجع الشكل البياني ٢–٥–٥ في المرفق عبر شبكة الانترنت). وفي المقابل، رغم أن الأثر على نصيب الفرد من الناتج في متوسط الاقتصادات عبر بقية أنحاء العالم يبلغ حوالي –٢,٥٪ خلال السنوات الأولى (على غرار تقديرات متوسط اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، ينحسر هذا التأثير بعد السنة الخامسة.[٩]

وزيادة حدة أثر الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مقارنة ببقية العالم إنما تعكس جزئيًا تباين الآثار عبر قنوات وعوامل متنوعة. ويوضح الشكل البياني ٢–٤ تقديرات الاستجابة الديناميكية حسب القنوات أو العوامل الاقتصادية بعد سبع سنوات من اندلاع صراع شديد الحدة. وفي المتوسط، توجد بوادر على استمرار الاضطرابات الناجمة عن الصراع عبر معظم القنوات في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وتنعدم تلك البوادر عادةً في بقية العالم. كذلك تتضح خمس نتائج رئيسية (الشكل البياني ٢–٤):

[٧] يُعرف الصراع الحاد بأنه الصراع الذي تبلغ حدته (أي عدد الوفيات الناجمة سنويا عن الصراع لكل مليون نسمة) المئين الخامس والسبعين في توزيع حدة الصراع في عينة التقدير.

[٨] راجع عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء ودراسة Fang and others (2020). وتشمل الصراعات غير القائمة على دول الصراعات الأهلية. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٢–٣ المتاح على شبكة الإنترنت.

[٩] تشير اختبارات متنوعة إلى متانة الاستجابات الديناميكية، بما في ذلك (١) إضافة مقياس متزامن لصدمة الصراع في كل أفق زمني، حسب دراسة Teulings and Zubanov (2013)، بحيث يمكن استبعاد الصدمات المستقبلية وتأثيرات التوقعات الناتجة عن اندلاع الصراع؛ و(٢) استبعاد البلدان التي تأثرت تاريخيا بالصراعات على مدى أفق زمني طويل (أفغانستان والعراق وليبيا والصومال وسوريا والسودان والضفة الغربية وغزة واليمن). وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت.

- ترتبط الصراعات بارتفاع التضخم وانخفاض الطلب المحلي. ويقترن انخفاض نصيب الفرد من الناتج بارتفاع التضخم وانخفاض الاستهلاك والاستثمار والصادرات وإيرادات المالية العامة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.[١٠] وتنشأ هذه النتائج على الأرجح بسبب تعطل العمليات الاقتصادية في البلد المعني، وتفاقم حالة عدم اليقين، وتدهور القدرة التشغيلية للدولة.
- ترتبط التكلفة الاقتصادية الهائلة والدائمة للصراعات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بانخفاضات كبيرة في الاستثمار وتدهور الجودة المؤسسية.[١١] وتحديدا، تنخفض هذه المتغيرات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بفارق ضخم للغاية عن المتوسط العالمي، مع تراجع جودة الاستثمار والمؤسسات بنسبة ٤٤٪ و٢٦٪ على الترتيب، بعد مرور سبع سنوات على وقوع الصدمة. وتُعزى هذه الانخفاضات أساسا إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وليس إلى بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، مما يشير إلى آثار أكثر حدة في المنطقة الأولى (الشكل البياني ٢–٥). وعادة ما تعكس هذه الانخفاضات تدهور الآفاق الاقتصادية على المدى المتوسط بسبب رأس المال الضائع، على سبيل المثال.
- وعادة ما تتزامن الصراعات مع تحسن رصيد الحساب الجاري. ولا تنشأ هذه التطورات نتيجة تقلص الواردات، ولكن نتيجة زيادة حساب الدخل الثانوي (مما يشير إلى ارتفاع التحويلات المالية أثناء الصراعات) والمساعدات الخارجية.[١٢] كذلك ترتبط الصراعات بخروج تدفقات رأس المال، والذي قد يشير إلى تصاعد عدم اليقين والمخاوف بين المستثمرين الأجانب.[١٣]
- ولا يبدو أن الصراعات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تؤثر على سعر الصرف الفعلي الاسمي. ويرجع ذلك على ما يبدو إلى شيوع نظم أسعار الصرف الثابتة عبر المنطقة. ويقتصر انخفاض أسعار الصرف الفعلية الاسمية على التحليلات التي تتناول اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ذات أسعار الصرف المرنة.[١٤]
- وغالبا ما ترتبط الصراعات بزيادات كبيرة في تدفقات اللاجئين. ويوضح الشكل البياني ٢–٤ أنه بعد مرور سبع سنوات على اندلاع الصراعات الحادة، يرتفع عدد اللاجئين النازحين من الاقتصاد المتأثر بالصراع بنحو ٧٠٪. وبناء على هذه النتائج وغيرها التي يعرضها الإطار ٢–١، فإن الانخفاض الضمني في رأس المال البشري والخسائر المحتملة في أعداد العاملين في مقتبل العمر قد يساهمان في استمرار التأثيرات الاقتصادية السلبية لفترة أطول، وإبطاء وتيرة تقارب الدخل، وتفاقم الفقر وعدم المساواة. وبالتالي، يمكن أن تتسبب هذه العوامل في عرقلة جهود التنمية، وتوسيع فجوة الدخل، وزيادة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية داخل البلدان وفيما بينها.

الشكل البياني ٢–٥: الاضطرابات الاقتصادية: متغيرات إضافية
(الاختلاف ٪ بين السنة السابعة والسنة السابقة لاندلاع الصراع)

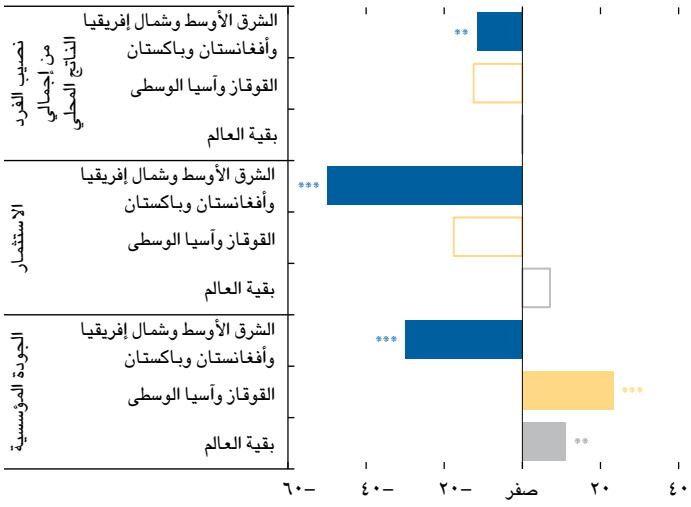

المصادر: المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يوضح الشكل البياني الأثر بعد سبع سنوات من الصدمة التي تعادل ارتفاع حدة الصراع إلى المئين الخامس والسبعين من التوزيع العالمي. وتشير الرموز *** و** و* إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ و٥٪ و١٠٪ على الترتيب. وتشير الأعمدة الفارغة إلى عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪. ويعرض المرفق ٢–٤ على شبكة الإنترنت نتائج التوقعات المحلية. وتعبر النتائج عن الاختلافات بالنسب المئوية، باستثناء رصيد الحساب الجاري (الذي يُرمز إليه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)، حيث تعبر النتائج عن الاختلافات بالنقاط المئوية.

[١٠] يتسق ذلك مع نتائج الدراسات السابقة (عدد إبريل ٢٠١٩ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: إفريقيا جنوب الصحراء؛ ودراسة Fang and others 2020؛ ودراسة Novta and Pugacheva 2021). وتنشأ آثار سلبية على إيرادات المالية العامة تؤدي إلى تراجع الإنفاق الاجتماعي.

[١١] نستعيض عن الجودة المؤسسية بمؤشر بديل يقيس السيطرة على الفساد (المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية). ونتوصل إلى نتائج مماثلة من الناحية النوعية عند تحليل متغيرات بديلة للجودة المؤسسية (بما في ذلك مؤشرات الحوكمة العالمية)، مثل مقاييس القانون والنظام، والاستقرار السياسي، والصوت والمساءلة، وفعالية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون – للاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع الأشكال البيانية من ٢–٢–١١ إلى ٢–٢–١٦ في المرفق على شبكة الإنترنت.

[١٢] تشهد الواردات انخفاضا عقب اندلاع الصراع، وإن كان أقل حدة مقارنة بالصادرات. ولا يتسع المجال لعرض الأثر على الواردات.

[١٣] راجع أيضًا الشكل البياني ٢–٢–١٧ في المرفق على شبكة الإنترنت، والذي يشير إلى زيادة رصيد الدخل الثانوي في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بعد اندلاع الصراعات اتساقا مع زيادة التحويلات وتدفقات المساعدات.

[١٤] راجع الشكل البياني ٢–٢–١٠ في المرفق على شبكة الإنترنت. وتُصنف نظم سعر الصرف وفقًا لدراسة Ilzetzki, Reinhart, and Rogoff (2019)، ويُرمز لنظام سعر الصرف المرن بالدرجة ٣ فيما فوق حسب المنهجية المبسطة المستخدمة في هذه الدراسة.

الشكل البياني ٢–٦: تفاوت الأثر على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي حسب خصائص الصراع والأوضاع الاقتصادية المسبقة
(الاختلاف ٪ بين السنة السابعة والسنة السابقة لاندلاع الصراع)

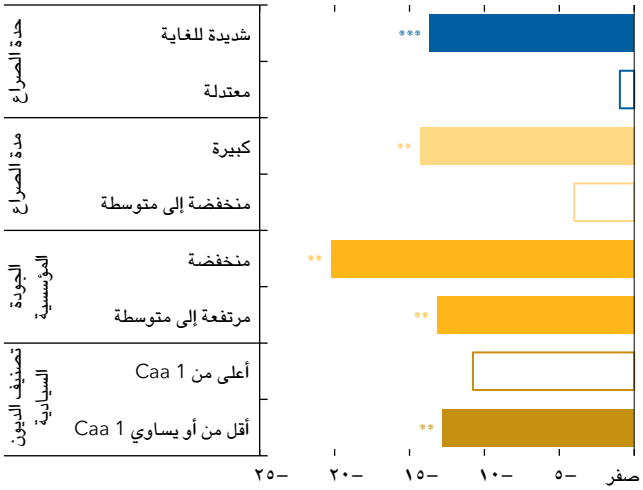

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.، والمرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح الشكل البياني الأثر بعد سبع سنوات من الصدمة التي تعادل ارتفاع حدة الصراع إلى المئين الخامس والسبعين من التوزيع العالمي، ما عدا في حالة حدة الصراع التي تستخدم متغيرا تصنيفيا (راجع المرفق ٢–٤ على شبكة الانترنت). وتشير الرموز *** و** و* إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ و٥٪ و١٠٪ على الترتيب. وتشير الأعمدة الفارغة إلى عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪. ويعرض المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت نتائج التوقعات المحلية. وتم استخدام تصنيفات وكالة موديز للديون السيادية، واختيار الحدCaa1للتأكد من كفاية حجم العينة.

ما الذي يمكن أن يفسر إذن تعرض منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى دائما لتأثيرات سلبية أكبر حجما وعددا في أعقاب الصراعات؟ يبدو أن جزءا من الأسباب يتمثل في حقيقة أن الآثار الهامشية السلبية للصراعات تزداد بزيادة حدة الصراع ومدته. وإلى جانب ارتفاع معدل الصراعات في المنطقة وزيادة حدتها عادة وطول أجلها، يؤدي ذلك إلى تأثيرات أكبر وأطول أجلا عن متوسط المناطق الأخرى. وعند التمييز بين الصراعات المعتدلة والحادة للغاية، يشير التحليل إلى أن الأخيرة هي السبب وراء الانخفاض الأكبر حجما والأطول أجلا في تقديرات نصيب الفرد من الناتج في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل ٢–٦).[١٥] وينطبق الأمر نفسه على الصراعات الأطول أجلا.[١٦] وهناك شواهد أيضا على أن الخصائص القُطْرية المسبقة تؤثر على استجابة الاقتصاد للصراع.[١٧]

- بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ذات الجودة المؤسسية الأقل في مرحلة ما قبل الصراع غالبًا ما تعاني من خسائر أكبر في الناتج مقارنة بالبلدان الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة احتمالية الآثار المرتدة السلبية المزمنة.[١٨] فضلا عن ذلك، فإن الصراعات القائمة وغير القائمة على دول يتباين تأثيرها على الجودة المؤسسية. وتحديدا، غالبًا ما تؤدي الصراعات غير القائمة على دول إلى انخفاضات أكثر حدة في الجودة المؤسسية مقارنة بالصراعات القائمة على دول (راجع المرفق ٢–٣ على شبكة الانترنت).
- وغالبًا ما تشهد بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي تعاني من تدني تصنيف الديون السيادية تراجعا أكثر وضوحا في الناتج.[١٩] وقد يؤدي انخفاض التصنيف إلى تأثيرات أكثر استمرارية بسبب القيود الأكبر المفروضة على هذه البلدان والتي تحول دون حصولها على خيارات التمويل اللازمة لإعادة الإعمار. وفي ظل هذه القيود التمويلية، قد تضطر العديد من هذه البلدان إلى البحث عن بدائل مثل المساعدات الخارجية أو التمويل الرسمي، بما في ذلك من خلال البرامج التي يدعمها صندوق النقد الدولي.

٢–٣ انتقال التداعيات السلبية الناجمة عن الصراعات إلى بلدان أخرى

قد لا تؤثر الصراعات على البلدان المعنية مباشرة فحسب، بل يمكن أن تمتد تداعياتها غير المباشرة إلى بلدان أخرى، مع اختلاف الأثر حسب قناة الانكشاف. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستفيد بعض البلدان من ظهور مسارات تجارية جديدة، نتيجة التباعد التجاري

[١٥] يتسق ذلك أيضا مع ارتفاع معدل الصراعات الأكثر إضرارا بالاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان مقارنة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، نظرا لأن الصراعات في المنطقة الأولى عادة ما تكون حادة على الأرجح. راجع المرفق ٢–٥ على شبكة الإنترنت.

[١٦] الصراعات شديدة الوطأة هي الصراعات التي تكون نسبة وفياتها إلى عدد السكان في الرُبيع الأعلى من التوزيع العالمي. أما الصراعات المعتدلة، فتكون نسبة وفياتها إلى عدد السكان في الرُبيع الأدنى من التوزيع العالمي. وللاطلاع على المزيد من التفاصيل، راجع المرفق ٢–٤ على شبكة الإنترنت. ويُستخدم متغير صوري للدلالة على المدد الطويلة إذا كانت المدة تقع في الرُبيع الأعلى من التوزيع العالمي.

[١٧] تُعزى النتيجتان جزئيا إلى حقيقة أن الصراعات شديدة الوطأة تقع على الأرجح في البلدان ذات الجودة المؤسسية المنخفضة أو ذات التصنيف السيادي المنخفض، مما يشير إلى احتمالية ارتباط هاتين النتيجتين بعوامل داخلية.

[١٨] يُستخدم متغير صوري للدلالة على انخفاض الجودة المؤسسية إذا كانت درجة السيطرة على الفساد، مقيسة على أساس المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية، تقع في الرُبيع الأدنى من التوزيع العالمي.

[١٩] يستند ذلك إلى تصنيفات وكالة موديز للديون السيادية. ويُستخدم التصنيف Caa1 كمستوى حدي للمقارنة بين بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ذات التصنيف السيادي المنخفض (أقل من أو يساوي Caa1) وبلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الأخرى (ذات التصنيف السيادي الأعلى من Caa1). وقد تم اختيار هذا المستوى الحدي عوضا عن "المرتبة الاستثمارية" لضمان كفاية حجم العينة في كل مجموعة.

الشكل البياني ٢–٧: أثر الصراعات على نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتاخمة
(٪)

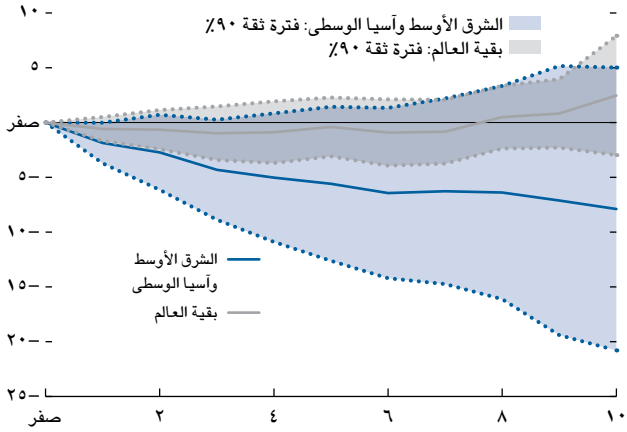

المصادر: قاعدة بيانات مركز الأبحاث الاقتصادية (CEPII)، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملاحظة: تقديرات الأثر مطابقة تقريبًا لعدد الوفيات لكل مليون نسمة في المئين الخامس والسبعين للتوزيع العالمي كما يرد في التحليلات الصادرة عن البلد المعني (راجع المرفق ٢–٣–١ على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل المطابقة).

الشكل البياني ٢–٨: أثر الصراعات على المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصادات المتاخمة
(الاختلاف ٪ بين السنة السابعة والسنة السابقة لاندلاع الصراع)

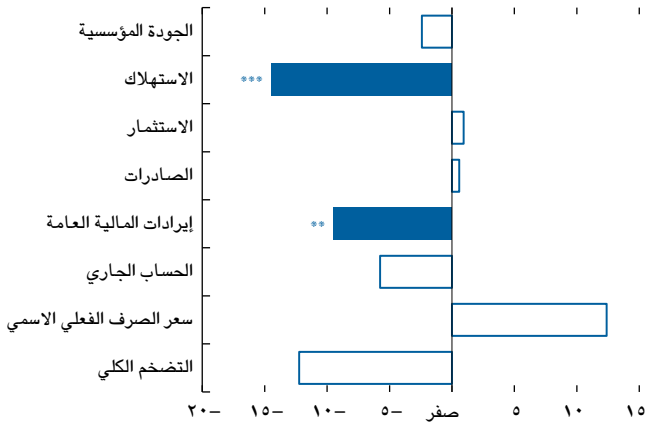

المصادر: قاعدة بيانات مركز الأبحاث الاقتصادية (CEPII)، والمرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية، وقاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يوضح الشكل البياني الأثر بعد سبع سنوات من الصدمة المطابقة تقريبًا لعدد الوفيات لكل مليون نسمة في المئين الخامس والسبعين للتوزيع العالمي كما يرد في التحليلات الصادرة عن البلد المعني. وتشير الرموز *** و** و* إلى دلالة إحصائية عند مستوى ١٪ و٥٪ و١٠٪ على الترتيب. وتشير الأعمدة الفارغة إلى عدم وجود دلالة إحصائية عند مستوى ١٠٪. ويقاس الأثر على رصيد الحساب الجاري بمقدار التغير بالنقاط المئوية.

في أعقاب اندلاع الصراعات، بينما يمكن أن تعاني بلدان أخرى من تصاعد عدم اليقين وتنامي الضغوط المالية الناجمة عن تدفقات اللاجئين. وبالنظر إلى أثر الصراعات على البلدان المتاخمة في العينة المستخدمة، يبدو أن اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تواجه آثارًا سلبية أكثر حدة وأطول أجلا مقارنة بالمناطق الأخرى (الشكل البياني ٢–٧).[٢٠] وبالنسبة لمجموعة اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ينشأ عن الصراعات في البلدان المتاخمة انخفاض فوري في متوسط نصيب الفرد من الناتج في بلدان الجوار بنحو ١,٥٪، يليه انخفاض إضافي بنحو ٦٪ في نصيب الفرد من الناتج بعد مرور تسع سنوات تقريبا من الصدمة الأولية الناجمة عن الصراع، وإن كان هذا الانخفاض غير دال إحصائيا. ويبرز نمط مشابه عند النظر في التداعيات عبر قناة العلاقات التجارية (الاتفاقيات أو التدفقات الثنائية).[٢١] وبالتركيز على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقط، تشهد بلدان هذه المجموعة تداعيات كبيرة ودالة إحصائيا، حيث يبلغ الانخفاض ١٠٪ تقريبا بعد مرور خمس سنوات على اندلاع الصراع.

كذلك تتأثر التداعيات بخصائص الصراعات في مناطق أخرى وخصائص البلد المتلقي. فحينما تكون الصراعات في البلدان المتاخمة غير قائمة على دول، يكون الأثر السلبي على نصيب الفرد من الناتج أكثر حدة ودالا إحصائيا، حيث يصل إلى ١٠٪ بعد مرور سبع سنوات على صدمة انتقال تداعيات الصراعات. كذلك يكون أثر الصدمات الناجمة عن تداعيات الصراعات أكثر وضوحا في البلدان ذات الجودة المؤسسية المنخفضة نسبيا.[٢٢] فتشير التقديرات إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج في البلدان ذات المؤسسات الأضعف بنحو ١٠٪ بعد مرور أربع سنوات على صدمة انتقال تداعيات الصراعات في البلدان المتاخمة.[٢٣]

كذلك تتضح التأثيرات الاقتصادية السلبية للصراعات على متغيرات أخرى في البلدان المتاخمة. فينشأ عن الصراعات تدهور ملحوظ في متوسط الاستهلاك المحلي والإيرادات المالية (وما يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في الدين العام) في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المتاخمة (الشكل البياني ٢–٨). وتشير النتائج أيضا إلى آثار سلبية، ذات دلالة اقتصادية رغم ضعف دلالتها الإحصائية، على

[٢٠] راجع المرفق ٢–٣–١ على شبكة الانترنت للاطلاع على تفاصيل حول تصميم صدمة انتقال تداعيات الصراعات. وهذه الصدمة عبارة في الواقع عن متوسط مرجح لصدمات الصراعات في مناطق أخرى، مع تباين الأوزان الترجيحية الثنائية حسب قناة الانكشاف. ولأغراض مقارنة الاستجابات الديناميكية، يتم ربط صدمة انتقال تداعيات الصراعات بالمئين المطابق تقريبا لنسبة الوفيات لكل مليون نسمة الناجمة عن الصراعات الحادة في البلد المعني. وبالنسبة لصدمة انتشار تداعيات الصراعات في البلدان المتاخمة، فيتم تصميمها بحيث تقع في المئين التاسع والسبعين.

[٢١] راجع المرفق ٢–٣–١على شبكة الإنترنت للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول ثبات النتائج إزاء القنوات البديلة للتداعيات (الأوزان الترجيحية).

[٢٢] نستعيض عن الجودة المؤسسية بجودة القوانين والنظم وتصنيف المخاطر السياسية في البلد المعني. وتشير التقديرات الواردة في النص إلى هذا المقياس (المرشد الدولي إلى المخاطر القُطرية).

[٢٣] للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول تباين التأثيرات حسب خصائص الصراعات وخصائص البلد المعني، راجع المرفق ٢–٣–٢ على شبكة الانترنت.

الجودة المؤسسية ورصيد الحساب الجاري. وتؤدي الصراعات المجاورة أيضا إلى زيادة تدفقات اللاجئين الوافدين إلى بلدان الجوار عقب اندلاعها مباشرة، وتصل هذه الزيادة إلى نحو ٤٨٪ في اقتصادات بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (وهي نسبة أعلى من الملاحظ بالنسبة لصدمات انتقال تداعيات الصراعات في البلدان المتاخمة الأخرى في بقية العالم).[٢٤]

٢–٤ ملاحظات ختامية

تعد منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى واحدة من أكثر المناطق عرضة للصراعات في العالم. وغالبًا ما تكون مدة هذه الصراعات وحدتها مرتفعة نسبيًا، مما يؤدي إلى آثار مجتمعية هائلة وطويلة المدى. كذلك، فإن الآثار السلبية للصراعات على الناتج الاقتصادي وغيره في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تفوق الملاحظ في بقية العالم. ولا يُعزى هذا التفاوت إلى حدة الصراعات وآثارها غير الخطية فحسب، بل إلى الأوضاع المسبقة أيضا، مثل زيادة ضعف المؤسسات. وعلاوة على ذلك، غالبًا ما تؤدي الصراعات في المنطقة إلى المزيد من التداعيات السلبية على اقتصادات الشركاء التجاريين مقارنة بالمناطق الأخرى.

وبينما يركز هذا الفصل على أبرز القنوات التي تؤثر الصراعات من خلالها على اقتصاد ما، هناك عوامل أخرى مهمة على الأرجح. فعلى سبيل المثال، قد تؤثر الصراعات سلبًا على الاستقرار المالي. فالصراعات طويلة الأمد تؤدي إلى إضعاف أداء القطاع المالي والحد من قدرة البنوك على دعم نظم الوساطة المالية والدفع، مما قد يفاقم خطر الأزمات المصرفية النظامية. وعلاوة على ذلك، قد يتباين تأثير الصراعات المطولة على الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية (على سبيل المثال، حسب ما إذا كانت هذه الاقتصادات قد فقدت حصة كبيرة من إيرادات مواردها الطبيعية). كذلك، فإن ارتفاع أسعار النفط (على سبيل المثال، بسبب اضطرابات في عمليات الشحن أو إنتاج النفط) يمكن أن يعني ضمنا تعرض الاقتصاد العالمي لصدمات معاكسة في حجم الإمدادات، وبالتالي قد يهدد الجهود العالمية لخفض التضخم. ومع ذلك، يتضح من التاريخ الحديث أن زيادات أسعار النفط خلال الصراعات في الشرق الأوسط لا تستمر. ويمكن التخفيف من حدة زيادات الأسعار من خلال استفادة البلدان المنتجة للنفط في المنطقة من الطاقة الإنتاجية الفائضة والإفراج عن مخزون النفط الاستراتيجي في بلدان أخرى لتعويض النقص.

ونظرا لعدم اليقين الشديد الناجم عن الصراعات، من الأهمية بمكان إحراز تقدم حاسم نحو تعزيز الأسس والمؤسسات الاقتصادية. وتجدُر الإشارة إلى أن النتائج تؤكد أهمية تعزيز المؤسسات للمساعدة في التخفيف من الآثار السلبية للصراعات. ومن الضروري وضع سياسات اقتصادية كلية سليمة، بما في ذلك بناء الحيز المالي للاستجابة للاحتياجات الإنسانية والاجتماعية الملحة. وفي حالة الضغوط المالية النظامية، من المهم توافر التدابير اللازمة لإدارة الأزمات، مثل دعم السيولة الطارئ من البنك المركزي. وأخيرا وليس آخرا، ينبغي معايرة المساعدات المالية الدولية والإقليمية حسب أوضاع الهشاشة والصراع في كل بلد. وفي هذا الصدد، فإن صندوق النقد الدولي على استعداد لمساعدة الاقتصادات الأعضاء، ويعمل بالفعل على زيادة التعاون مع البلدان الأعضاء الأكثر ضعفا، بما في ذلك من خلال استراتيجية الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (صندوق النقد الدولي ٢٠٢٢).

المراجع

Fang, Xiangming, Siddharth Kothari, Cameron McLoughlin, and Mustafa Yenice. 2020. "The Economic Consequences of Conflict in Sub-Saharan Africa." IMF Working Paper 2020/221, International Monetary Fund, Washington, DC.

Ilzetzki, Ethan, Carmen M. Reinhart, and Kenneth S. Rogoff. 2019. "Exchange Rate Arrangements in the 21st Century: Which Anchor Will Hold?" *Quarterly Journal of Economics* 134 (2): 599–646.

International Monetary Fund (IMF). 2022. "IMF Strategy for Fragile and Conflict-Affected States." IMF Policy Paper 2022/004, International Monetary Fund, Washington, DC.

Novta, Natalija, and Evgenia Pugacheva. 2021. "The Macroeconomic Costs of Conflict." *Journal of Macroeconomics* 68: 103–286.

[٢٤] للاطلاع على تفاصيل حول تدفقات اللاجئين الوافدين، راجع المرفق ٢–٣–٢ على شبكة الانترنت.

Rother, Björn, Gaëlle Pierre, Davide Lombardo, Risto Herrala, Pricsilla Toffano, Erik Roos, Greg Auclair, and others. 2016. "The Economic Impacts of Conflicts and the Refugee Crisis in the Middle East and North Africa." IMF Staff Discussion Note 16/08, International Monetary Fund, Washington, DC.

Teulings, Coen N., and Nikolay Zubanov. 2013. "Is Economic Recovery a Myth? Robust Estimation of Impulse Responses." *Journal of Applied Econometrics* 29 (3): 497–514.

Uppsala Conflict Data Program. 2022. "Frequently Asked Questions." https://www.pcr.uu.se/research/ucdp/faq/.

Verme, Paolo, Chiara Gigliarano, Christina Wieser, Kerren Hedlund, Marc Petzoldt, and Marco Santacroce. 2016. "The Welfare of Syrian Refugees: Evidence from Jordan and Lebanon." World Bank, Washington, DC

الإطار ٢–١: التأثيرات المجتمعية طويلة الأجل الناجمة عن الصراعات

يمكن أن تنشأ عن الصراعات الحادة والممتدة، ولاسيما تلك التي تؤدي إلى نزوح قسري واسع النطاق، اضطرابات شديدة تعوق تراكم رأس المال البشري والتماسك الاجتماعي في البلدان المتضررة.

الشكل البياني ٢–١–١ في الإطار: النازحون قسرا حسب البلد الأصلي، ١٩٨٩–٢٠٢٢
(بالملايين)

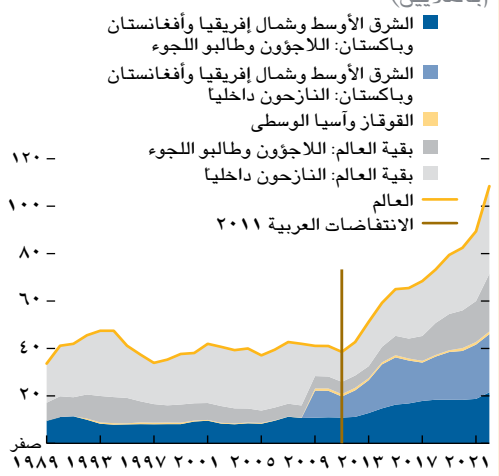

المصادر: مركز رصد النزوح الداخلي، وتقرير الاتجاهات العالمية لعام ٢٠٢٢ الصادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يشمل النازحون قسرا اللاجئين الخاضعين لولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وطالبي اللجوء، والنازحين داخليا ممن يدخلون في نطاق اهتمام المفوضية، وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية.

وبحلول نهاية عام ٢٠٢٢، ارتفع عدد النازحين قسرا إلى أكثر من ١٠٠ مليون شخص حول العالم، وتمثل منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أكثر من ٤٠٪ من هذا الرقم (الشكل البياني ٢–١–١ في الإطار). وقد أدت تداعيات الانتفاضات العربية عام ٢٠١١ إلى زيادة كبيرة في مستويات النزوح القسري، وأصبحت المنطقة تضم ما يزيد قليلاً عن ٦٠٪ من عدد اللاجئين في العالم بحلول عام ٢٠١٤. وداخل منطقة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى، يشكل عدد قليل فقط من الاقتصادات، من بينها أفغانستان وسوريا والصومال والسودان والضفة الغربية وغزة واليمن، النسبة الأكبر من النازحين.

وعلاوة على ذلك، فنظرًا لأن أصحاب المهارات والمؤهلات الدراسية هم أكثر عرضة للنزوح لتجنب العنف، يمكن أن تؤدي الصراعات إلى هجرة العقول أيضا. وقد يؤدي فقدان المواهب في بلدان الصراع إلى عرقلة التعافي والتنمية فيما بعد الحرب.

كذلك أثر تدفق الأشخاص عبر الحدود على الاقتصادات المتلقية والمضيفة. وتحديدا، شهدت هذه الاقتصادات انخفاضا في الأجور، وزيادة في الطلب على الخدمات العامة، وزيادة الإنفاق الاجتماعي (Rother and others 2016). ونظرًا لبقاء جزء كبير من السكان النازحين داخل المنطقة، فقد أدى ذلك إلى تفاقم الضغوط المالية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ويمكن أن يكون للصراعات الحادة والممتدة تأثيرات سلبية كبيرة على مستوى التحصيل الدراسي، وتنمية المهارات، وبالتالي على فرص العمل المستقبلية. فقد أدت الصراعات السابقة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية. ومقارنة بمستويات ما قبل الصراع، تزيد حدة هذه الانخفاضات خلال الصراعات المطولة - بل وتتفاقم خلال الصراعات الحادة (الشكل البياني ٢–١–٢ في الإطار). ويتفاوت الأثر على معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى حد كبير بين مختلف بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وقد بلغ الانخفاض التراكمي الأكبر على الإطلاق في معدلات الالتحاق بالمدارس أكثر من ٣٠ نقطة مئوية بحلول العام الثاني من الصراع. وبوجه عام، يمكن أن يعزى الانخفاض في معدلات الالتحاق بالمدارس إلى مجموعة من العوامل، منها تدمير البنية التحتية للمدارس، واستخدام المدارس كملاجئ للمدنيين، ونزوح السكان، ونقص المعلمين المؤهلين، وتزايد المخاوف الأمنية التي تمنع الطلاب من الحضور. وتشكل هذه العوامل مجتمعة عوائق أمام تلقي التعليم أثناء الحرب. ويمكن أن يؤدي فقد أفراد الأسرة والمعاناة الاقتصادية إلى دخول المزيد من الأطفال إلى سوق العمل، مما يحد أيضا من فرص التحاقهم بالتعليم الرسمي.

كذلك، أدت الصراعات المسلحة التي شهدتها المنطقة في السابق إلى تراجع شديد في نتائج القطاع الصحي، مما أدى إلى انخفاض متوسط العمر المتوقع (الشكل البياني ٢–١–٣ في الإطار). ويُعزى هذا الانخفاض إلى عدة أسباب مباشرة، من خلال الوفيات الناجمة عن الصراعات، وغير مباشرة، من خلال انهيار الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية ونظم المياه والصرف الصحي، وسلاسل الإمدادات الغذائية. وأدى هذا الانهيار إلى تفشي الأمراض، وسوء التغذية، والمجاعة أحيانا. وكان الانخفاض

من إعداد بوجينا رادزيفيتش باك.

الإطار ٢–١ (تتمة)

الشكل البياني ٢–١–٢ في الإطار: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي خلال الصراعات الممتدة مقابل الصراعات الأقصر أجلا والصراعات شديدة الحدة مقابل الصراعات منخفضة الحدة
(بالنقاط المئوية)

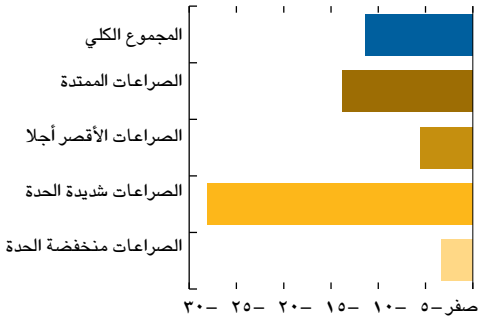

المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يُعرف الصراع الممتد بأنه صراع يستمر لأكثر من خمس سنوات.

الشكل البياني ٢–١–٣ في الإطار: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: متوسط العمر المتوقع في بلدان الصراع
(بالنقاط المئوية)

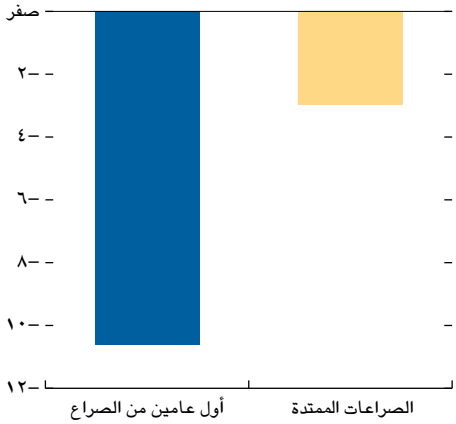

المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في صندوق النقد الدولي، وقاعدة بيانات أوبسالا للأحداث ذات المرجعية الجغرافية (الإصدار ٢٣–١)، ومؤشرات التنمية العالمية الصادرة عن البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يُعرف الصراع الممتد بأنه صراع يستمر لأكثر من خمس سنوات.

في متوسط العمر المتوقع أكثر حدة على الإطلاق في السنوات الأولى من الصراع. أما في الصراعات المطولة، فغالبا ما يقل الأثر السلبي على متوسط العمر المتوقع، ربما بسبب أن بعض الصراعات أصبحت أقل حدة وأكثر تركزا على المستوى المحلي أو بسبب التأثيرات التخفيفية للمساعدات الإنسانية والدعم الدولي، مما ساعد على تحسين الظروف الصحية والمعيشية في البلدان المتضررة.

ويمكن أن تؤدي الصراعات الحادة والممتدة أيضا إلى تفاقم معدلات نقص التغذية، مما يفرض مخاطر إضافية على تكوين رأس المال البشري. وتشير بيانات الصراعات السابقة في اقتصادات الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى أن معدلات نقص التغذية غالبًا ما تظل مرتفعة حتى بعد انتهاء الصراعات. ورغم وجود تباين كبير بين الاقتصادات، بلغ متوسط الزيادة في معدلات نقص التغذية في البلدان المتأثرة بالصراعات حوالي ١٤ نقطة مئوية. وفي المقابل، لوحظ تراجع معدلات نقص التغذية في غير بلدان الصراع خلال نفس الفترة. وتتسبب الصراعات في تعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية وشبكات توزيع الغذاء المحلية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقصها. وعندما يقترن ذلك بتأثيرات النزوح والمعاناة الاقتصادية، ترتفع معدلات نقص التغذية، وغالبًا ما تتحمل الفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك الأطفال والمسنين، الآثار الأشد وطأة.